تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بأداء البنوك التقليدية باستخدام نموذج "CAMELS" - دراسة حالة بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015-2019) -

Evaluating The Performance of Islamic Banks Compared to The Performance of Traditional Banks Using "CAMELS" Model – Case Study of "Al-Rajhi Bank" and "the Saudi French Bank" During The Period (2015-2019)

مقاتل حمزة*	بونيهي مريم
مخبر الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة	مخبر الاقتصاد والتنمية
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة-الجزائر-	المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة-الجزائر-
mekatel.hemza@cu-tipaza.dz	bounihi.meriem@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 30 /04/ 2021 تاريخ القبول: 22 /05/ 2021 تاريخ النشر : 12 /07/ 2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أحد المواضيع الهامة في النشاط البنكي والمتمثل في تقييم أداء البنوك باستعمال نموذج "CAMELS"، حيث استعملنا المنهج الوصفي التحليلي مع إجراء دراسة تطبيقية على بنكيين أحدهما إسلامي وهو بنك الراجحي والآخر تقليدي وهو البنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015-2019).

تشير أهم النتائج المتوصل إليها أن البنكين محل الدراسة يملكان ملاءة قوية جديرة بمواجهة مختلف المخاطر، وأرباح وسيولة جيدة تضمن لهما الاستمرارية، بالإضافة إلى إدارة سليمة ما جعلهما يصنفان في الدرجة الأولى والتي تعكس مدى الأمان والأريحية التي تميز عملهما، كما توصلنا أن بنك الراجحي ورغم طبيعة عمله الخاضع لمبادئ الشريعة استطاع تحقيق نتائج قوية جعلته يتفوق على البنك التقليدي في أغلب النواحي خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

الكلمات المفتاحية: بنوك إسلامية، بنوك تقليدية، نموذج CAMELS.

تصنيف *JEL*: C13; G21; Z12 .

Abstract :

This study aims to highlight an important topic in banking activity, which is the evaluation of banks performance using the "CAMELS" model, where we used a descriptive analytical approach with an applied study of two banks, one is Islamic "Al Rajhi Bank", and the other is traditional "the Saudi French Bank", during the period (2015-2019).

The results indicate that the two banks have a strong solvency, a good profit, and a sound management that classify them in the first place which reflects the extent of safety that characterizes their work. We have also found that "Al Rajhi Bank" has achieved strong results that have made it superior to the traditional bank in all aspects, especially in capital adequacy).

Keywords: Islamic banks, Traditional banks , CAMELS Model.

JEL classification codes: C13; G21 ;Z12.

*المؤلف المرسل: مقاتل حمزة.

مقدمة:

تعتبر البنوك التجارية الحجر الأساسي الداعم للنشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وذلك كونها وسيطا ماليا يعمل على جذب الأموال من الأفراد والمؤسسات أصحاب الفائض ويعيد توجيهها إلى أصحاب العجز، وهذا ما من شأنه تمويل المشاريع المتعثرة ودفع العجلة التنموية لمختلف القطاعات الراكدة، وبمرور الزمن أصبح النشاط البنكي يتميز بالتعقيد والديناميكية ما خلق الحاجة إلى اعتماد عدة أنظمة تعمل على تقييم أداء هذه البنوك بغية إبراز نقاط قوتها وضعفها ومن ثمة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمحافظة على النظام البنكي ورسم خطط كفيلة بتطويره مستقبلا. ولعل من أبرز النماذج التي نجحت في تقييم أداء البنوك حتى الوقت الحالي نموذج "CAMELS".

بناءاً على ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيس التالي:

كيف يتم تقييم أداء كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية حسب نموذج "CAMELS"؟ وهل يعتبر أداء البنوك الإسلامية أفضل مقارنة بالبنوك التقليدية؟

وتتبلور تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أوجه الاختلاف والتشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟
- ما المقصود بنموذج "CAMELS" وما هي أهم معاييره؟
- هل يمكن تطبيق نموذج "CAMELS" على بنكي الراجحي والفرنسي السعودي؟

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن نموذج "CAMELS" قادر على تقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بفعالية، بحيث يعمل على تحديد مواطن القوة الضعف لديها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الاحترازية في الأوقات المناسبة ما يسمح بالمحافظة على الجهاز المصرفي ككل.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على نموذج "CAMELS" لتقييم أداء البنوك وتسليط الضوء على أهم المعايير التي يعتمد عليها، إضافة إلى توضيح مدى ملاءمته لطبيعة البنوك الإسلامية، مع مقارنة أدائها مع أداء البنوك التقليدية باستخدام هذا النموذج.

هذا وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها بما بتناسب ومتطلبات البحث والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

I. مقاربة نظرية حول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية،

II. نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك،

III. تقييم أداء بنكي الراجحي والسعودي الفرنسي باستخدام نموذج CAMELS.

I.مقاربة نظرية حول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تعد البنوك بأنواعها أحد أهم الأعمدة في الاقتصاديات الحديثة كونها تعمل على تمرير السيولة الفائضة إلى أصحاب العجز وبالتالي المساهمة في تمويل الأفراد والمشروعات لاسيما المتعثرة منها

1. مفهوم البنوك الإسلامية

جاءت الحاجة إلى البنوك الإسلامية لإضفاء الصيغة الشرعية على مختلف المعاملات المالية، لذا فظهورها يعد حديث نسبيا كونها ظهرت بعد عدة عقود من ظهور نظيراتها التقليدية الربوية.

1.1.تعريف البنوك الإسلامية

تعرف البنوك الإسلامية على أنها وحدات مالية استثمارية مصرفية تقوم بجمع الأموال وتعمل على الاستخدام الأمثل لمختلف مواردها في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية لتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية في سبيل بناء مجتمع التكافل الإسلامي (شاهين، 2017، صفحة 238)، فالبنوك الإسلامية إذن هي مؤسسات مصرفية تحكمها ضوابط الشريعة الإسلامية التي تمنعها من التعامل بالربا أخذا وعطاء، وهي تهدف أساسا إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية.

2.1.خصائص البنوك الإسلامية

تتمثل أهم خصائص البنوك الإسلامية فيما يلي (جعيد، محمد الطاهر، و كاكي، 2014، صفحة 29):

1.2.1.عدم التعامل بالربا

وهو أكثر ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، بحيث أن البنك الإسلامي ملزم بالابتعاد عن جميع المعاملات المالية غير الجائزة شرعا وفي مقدمتها النهي عن التعامل بالربا أخذاً أو عطاءاً.

2.2.1. توظيف الأموال في المجالات الحلال

باعتبار أنه يخضع لأحكام الدين الإسلامي، لا يستطيع البنك الإسلامي الاستثمار في المجالات المحرمة شرعا، كما أنه ملزم بعدم الاستثمار في الأوراق المالية المحرمة مثل السندات، وعدم القيام بأي معاملات مالية تتضمن شبهة شرعية كالغرر مثلا وغيره من الشبهات.

3.2.1. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

من بين الأمور التي تنفرد بها البنوك الإسلامية هو سعيها الدائم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعكس البنوك التقليدية التي تضع على رأس أولوياتها الربح تسعى البنوك الإسلامية إلى خدمة الصالح العام عن طريق تمويل مشروعات البنى التحتية ومنح القروض الحسنة والتبرعات للأفراد أصحاب العجز بالإضافة إلى دفع مستحقات الزكاة التي تعتبر من أهم وسائل إعادة توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الإسلامي.

3.1.أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق الأهداف التالية (أحمد، 2013، الصفحات 79-83):

1.3.1. تطبيق المنهج الشرعي في المال

وهو أبرز أهداف البنوك الإسلامية وأحد أهم أسباب نشأتها، بحيث يقوم البنك الإسلامي بمختلف نشاطاته وأعماله المصرفية تحت قاعدة الحلال والحرام، أما البنوك التقليدية فهي تسعى دوما لتحقيق الربح بغض النظر عن خلفيته الشرعية إن كان جائزاً أو غير جائز شرعا؛

2.3.1. معالجة المشاكل

تهدف البنوك الإسلامية أيضا لمعالجة القصور الذي يميز العمل المصرفي التقليدي، ومن هذه المشاكل نجد التعامل بالفوائد الربوية المحرمة شرعا، إضافة إلى أن البنوك التقليدية تمتنع عن تمويل الأفراد والمؤسسات المشكوك في قدرتهم على أداء الدين الأمر الذي يؤدي إلى جعل أصحاب الأموال هم المستفيدين فقط من الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية وهذا ما ينافي مبادئ العدل في الشريعة الإسلامية؛

3.3.1. التخلص من التبعية الاقتصادية

تضع البنوك الإسلامية في قائمة أهدافها الخروج من التبعية الاقتصادية لغير المسلمين، وذلك لأن أصل قيام البنوك التقليدية لم يكن بأحد البلدان الإسلامية بل هي بنوك مستوردة تحمل أفكار ومبادئ تنافي تماما أفكار ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعليه أصبح لزاما على البنوك الإسلامية توفير جميع الخدمات التي توفرها البنوك التقليدية في إطار الشريعة الإسلامية حتى لا يكون للمتعاملين المسلمين أي مبرر يدفعهم للتعامل مع البنوك التقليدية؛

4.3.1.جمع واستثمار رؤوس الأموال

يعمل البنك الإسلامي باعتباره مؤسسة مصرفية إسلامية على تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات وإعادة استثمارها بطرق تتماشى مع ضوابط الدين الإسلامي وذلك بغية تنمية رأس المال دون الخروج عن الضوابط والقواعد الإسلامية الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي؛

5.3.1.تحقيق الدور التنموي والاجتماعي

من بين أهداف البنوك الإسلامية كذلك الاعتماد على صيغ المشاركات والتي تلقى قبولا كبيرا من العملاء الذين يرغبون دوما في التعامل وفق ضوابط الشريعة، وتوجيه جزء من المدخرات إلى القطاعات التنموية في الاقتصاديات الوطنية وكذلك أداء دور اجتماعي بارز والمتمثل أساسا في الزكاة والقروض الحسنة وعقود التبرعات.

4.1.موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

تتمثل موارد واستخدامات البنوك الإسلامية فيما يلي (محمد و براضية، 2019، صفحة 75):

1.4.1. موارد البنوك الإسلامية

- **رأس المال:** وهو مجموع المبالغ المالية المحصلة من قبل المساهمين، والتي غالبا ما تشكل نسبة قليلة من إجمالي موارد البنك؛
- **الاحتياطات:** وهي جزء يقتطع من الأرباح السنوية للبنوك الإسلامية، وقد تكون إلزامية أو اختيارية؛

- **الأرباح المحتجزة:** وهي الأرباح التي يقرر عدم توزيعها على مساهمي البنك من أجل تحقيق أهداف معينة مثل التوسع والنمو.

2.4.1 استخدامات البنوك الإسلامية

وهي مجموع صيغ التمويل الإسلامية المتوفرة بالبنوك الإسلامية مضافا إليها الخدمات المصرفية، ويمكن تقسيمها إلى:

- **صيغ التمويل الإسلامي الطويلة الأجل:** وتشمل كل من المضاربة والمشاركة؛
- **صيغ التمويل الإسلامي المتوسطة الأجل:** والتي تضم الإجارة والاستصناع؛
- **صيغ التمويل الإسلامي القصيرة الأجل:** والمتمثلة أساسا في المرابحة والسلم والقروض الحسنة؛
- **الخدمات المصرفية:** والتي تعد مكونا أساسيا من العمل المصرفي الإسلامي، بحيث تعتبر وسيلة هامة لخدمة المتعاملين وتيسير تعاملاتهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يساعد على جذب متعاملين جدد مع الحفاظ على المتعاملين الحاليين.

2. مفهوم البنوك التقليدية

تعد البنوك التجارية من أقدم المؤسسات المصرفية ظهورا والتي نجحت في الحفاظ على استمراريتها عن طريق مواكبة التطورات الحاصلة حتى أصبحت جزء لا يتجزأ من الأنظمة المصرفية والاقتصادية العالمية.

1.2.تعريف البنوك التقليدية

يمكن تعريف البنوك التقليدية على أنها: "مؤسسات مالية مصرفية تعمل على جذب الأموال الفائضة من الأفراد والمؤسسات وحتى الحكومات بهدف إعادة إقراضها لأصحاب العجز المالي، مقابل فوائد محددة مسبقا أو إعادة استثمارها في أوراق مالية معينة في السوق المالي" (جميل ع.، 2015، صفحة 54)، إذن فالبنوك التقليدية هي وحدات مصرفية تقوم بتجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين أصحاب الفائض بغية إعادة إقراضها للأعوان الاقتصاديين أصحاب العجز مقابل فوائد أو إعادة استثمارها في شكل أوراق مالية غالبا ما تكون مضمونة مثل السندات.

2.2.خصائص البنوك التقليدية

تتميز البنوك التقليدية بمجموعة من الخصائص، أهمها (الباقي، 2016، الصفحات 138-139):

- باعتبارها مؤسسات مالية وسيطية تتمثل المهمة الأساسية للبنوك التقليدية في تجميع مدخرات زبائنها في صور ودائع، ولكن البنوك التقليدية هي المؤسسة المالية الوسيطية الوحيدة في النظام المصرفي التقليدي التي تسمح لدائنيها الاحتفاظ بودائعهم على شكل ودائع جارية أي ودائع تحت الطلب والتي تكون عرضة للسحب في أي لحظة بواسطة الصكوك أو الشيكات؛
- تعتمد البنوك التقليدية على الودائع تحت الطلب بشكل أساسي من أجل تمويل مختلف أنشطتها، عكس المؤسسات المالية الوسيطية الأخرى التي لا تعتمد كثيرا على الودائع الجارية،

وهذا ما يجعل البنوك التقليدية أكثر عرضة للمخاطر في عملياتها مقارنة بباقي المؤسسات المالية والمصرفية؛

- ❖ تمتاز البنوك التقليدية أيضا بخاصية توليد ودائع جارية جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية، وتعتبر هذه الودائع نقودا في كثير من الدول بل وتشكل جزءا كبيرا من المعروض النقدي في الدول المتقدمة، وتستمد هذه الودائع صفة النقود كونها قابلة للسحب في أي لحظة عن طريق الشيكات.

3.2.أهداف البنوك التقليدية

تهدف البنوك التقليدية إلى تحقيق ما يلي (المغربي م.، 2020، صفحة 84):

1.3.2. الربحية (Profitability)

بطبيعة الحال فالبنوك التقليدية كغيرها من المؤسسات الخاصة تسعى دوما لتعظيم أرباحها من أجل ضمان استمراريتها، وذلك لا يتحقق إلا عن طريق ترشيد نفقاتها وتوجيه مواردها المتاحة إلى الأنشطة الأكثر ربحية؛

2.3.2. السيولة(Liquidity)

والتي يقصد بها سهولة تحويل الأصول إلى نقود سائلة دون تعريض القيمة الاسمية للأصل لأي خسارة، أو تحويل الأصول إلى نقود سائلة بأقل الخسائر الممكنة؛

3.3.2. الضمان(Security)

وتعني قدرة البنك على الإيفاء بديونه في تواريخ استحقاقها، ويتم ذلك عن طريق الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية ذات مخاطر مقبولة أي ذات معدلات سيولة مقبولة. لذلك لطالما امتنعت البنوك التقليدية عن شراء أصول ذات مخاطر مرتفعة كون هذه العملية تتنافى مع هدفي السيولة والضمان؛

4.3.2. نمو الموارد (Sources Growth)

من أجل تحقيق الأهداف الثلاث السابقة لابد أن يعمل البنك التقليدي على تنمية موارده باستمرار، خاصة الودائع التي يستقطبها لأن حجم البنوك التقليدية عادة ما تقاس بحجم الودائع التي تجذبها.

4.2.موارد واستخدامات البنوك التقليدية

1.4.2. الموارد (Liabilities)

يمكن تصنيف موارد البنوك التقليدية إلى صنفين أساسيين هما موارد ذاتية وموارد خارجية، تتمثل الموارد الذاتية أساسا في رأس مال البنك والذي يشمل رأس المال المدفوع أو الأساسي ورأس المال المساند، إضافة إلى مختلف الاحتياطات والأرباح المحتجزة، أما الموارد الخارجية فهي تتكون بشكل كبير من الودائع بأنواعها مضافا إليها القروض الممنوحة من طرف البنوك المركزية والبنوك التقليدية الأخرى. (الأفندي، 2020، الصفحات 199-203)

2.4.2.الاستخدامات (Uses)

تقسم استخدامات البنوك التقليدية إلى ثلاثة أقسام هي: استخدامات نقدية والمقصود بها الأموال السائلة التي تحتفظ بها في خزائنها أو لدى البنوك المركزية، استخدامات شبه نقدية وهي الأوراق المالية التي يستثمر فيها البنوك التقليدية من سندات حكومية وغير حكومية وأذونات الخزينة والكمبيالات وغيرها، واستخدامات لغرض تحقيق الربح والتي تتمثل في القروض بمختلف آجالها، غير أن البنوك غالبا ما تستخدم مواردها في قروض قصيرة الأجل وذلك تماشيا مع هدف السيولة من جهة ولأن مصادر استخدامات هذه البنوك تتمثل في ودائع جارية قصيرة الأجل من جهة أخرى. (الجحاوي و السلطاني، 2019، صفحة 63)

3.الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

جاءت الحاجة للبنوك الإسلامية لمعالجة العيوب الشرعية التي تميز عمل البنوك التقليدية وهذا ما يفسر وجود العديد من الاختلافات على أكثر من صعيد، ويمكن إدراج ذلك في الجدول رقم (01)

الجدول رقم (01): الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

المعيار	البنك الإسلامي	البنك التقليدي
الأهداف	تعظيم ثروة المساهمين والمودعين	تعظيم ثروة المساهمين
العلاقة مع المودعين	علاقة تحكمها قاعدة الغرم بالغنم	الإقراض مقابل فوائد ربوية
طبيعة الأنشطة الاستثمارية	الاتسام بالتعدد والتنوع	الانحصار في الإقراض
العلاقة مع البنك المركزي	عدم الاقتراض لحرمة الفوائد	الاقتراض مقابل فوائد
محاسبة المودعين	الاعتماد على المشاركة	فوائد محددة مسبقا
الرقابة على أنشطة البنك	الرقابة الشرعية، رقابة الملاك، رقابة البنك المركزي	رقابة الملاك، رقابة البنك المركزي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (إسماعيل و حموي، 2011، الصفحات 44-47).

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن البنوك الإسلامية تختلف كثيرا عن البنوك التقليدية، ففي حين تسعى البنوك التقليدية إلى تعظيم ثروة المساهمين تهدف البنوك الإسلامية إلى تعظيم ثروة المساهمين والمودعين معا، كما أن طبيعة الأنشطة الاستثمارية للبنوك الإسلامية تمتاز بالتنوع والتعدد تحكمها القاعدة الفقهية الغرم بالغنم على عكس طبيعة الأنشطة الاستثمارية في البنوك التقليدية التي تقتصر على الإقراض مقابل فوائد ربوية، إضافة إلى ذلك يزاول البنك الإسلامي نشاطه تحت رقابة العديد من الجهات أهمها هيئات الرقابة الشرعية والتي لا يقابلها أي هيئة مماثلة تراقب أنشطة البنوك التقليدية.

II. نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك

لطالما تم تقديم نماذج تهتم بتقييم البنوك بغية الرقابة عليها والتنبؤ بالأحداث المستقبلية التي من الممكن أن تصادفها، ولعل أبرز النماذج التي نجحت في ذلك حتى الساعة هو نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

1. نشأة نموذج"CAMELS" لتقييم البنوك

سمي هذا النموذج انطلاقا من الأحرف الأولى للمعايير الرقابية التي يستند عليها وهي: كفاية رأس المال (Capital Adequacy) وجودة الأصول (Asset Quality)، الإدارة (Management)، الربحية (Earning) والسيولة (Liquidity). وفي سنة 1997 تمت مراجعة النموذج ليتكيف مع التطورات الحاصلة في العمل البنكي والمتمثل في التغيرات التي طرأت على إجراءات وسياسات الوكالات الرقابية الحكومية ليضاف إلى النموذج معيار سادس وهو درجة الحساسية لمخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف (Sensitivity). (عماري و ثابت، 2018، الصفحات 72-73)

ويعتبر بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي أول من استخدم هذا النموذج والذي بدأ بتصنيف البنوك الأمريكية وفقا لنموذج "Camel" سنة 1979 واستمر بإرسال نتائج تقييمه للبنوك دون نشرها لعامة الجمهور، وهو ما مكن الأجهزة الرقابية في الو.م.أ من التنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه، حيث بلغ عدد البنوك المنهار 221 بنكا خلال انهيار 1988 فيما بلغ عددها 3 بنوك فقط في انهيار 1998.

ونظرا لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي قام الباحثون بإضافة معيار آخر لهذا النموذج ليتلاءم مع خصائص البنوك الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية (Shariaa Compliant)، وبالتالي أصبح يرمز للنموذج عند تقييم البنوك الإسلامية بنموذج "SCAMELS". (عمارية، 2018، صفحة 05)

2. تعريف نموذج CAMELS

هو نموذج للتقييم المصرفي يعتمد على عدة معايير يتم من خلالها تحليل الأوضاع المالية للبنوك عن طريق تحديد درجات التصنيف لكل بنك، ويعد من أبرز الوسائل الرقابية الحديثة المباشرة التي تعتمد بشكل أساسي على التفتيش الميداني، وتعتبر الو.م.أ الدولة السباقة لتبني هذا النموذج والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات (قطاف، 2019، صفحة 200)، ويتم تصنيف البنوك وفق هذا النموذج إلى خمسة مستويات والتي يوضحها الجدول رقم (02)

الجدول رقم (02): تصنيف البنوك حسب نموذج "CAMELS"

النسبة	الدرجة	حالة البنك	الإجراء الواجب اتخاذه
%1.4-1	1 قوي	سليمة من كافة الأنحاء	لا يتخذ أي إجراء
%2.4-1.5	2 جيد	سليمة نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة أوجه القصور
%3.4-2.5	3 مقبول	وجود نقاط قوة وضعف	رقابة ومتابعة ميدانية
%4.4-3.5	4 ضعيف	خطيرة قد تؤدي إلى الإفلاس	برامج إصلاح ومتابعات ميدانية
%5-4.5	5 حرج	خطيرة جداً	رقابة دائمة وإشراف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (سامي و أوزريق، 2020، صفحة 189)

3. معايير نموذج CAMELS

1.3.تحليل كفاية رأس المال

والذي يقصد به حجم رأس المال الذي يتحقق عنده التوازن بين رأس المال والمخاطر، أي كفاية رأس المال تعني مستوى رأس المال الذي يغطي المخاطر المحتملة والذي عنده يبدأ البنك في تحقيق الربحية، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال انطلاقا من العلاقة التالية: (جميل س.، 2016، صفحة 132)

نسبة كفاية رأس المال=رأس المال المتاح / (المخاطر الائتمانية + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية)

وبناءاً على العلاقة السابقة يتم تصنيف كفاية رأس المال إلى درجات على النحو التالي: (DSC, 2010)

- ❖ إذا كانت النسبة تفوق أو تساوي 10% فالبنك في حالة قوية وهو مصنف في الدرجة 1؛
- ❖ إذا كانت النسبة تفوق أو تساوي 08% فالبنك في حالة جيدة وهو مصنف في الدرجة 2؛
- ❖ إذا كانت النسبة أقل من 08% فالبنك في حالة مقبولة وهو مصنف في الدرجة 3؛
- ❖ إذا كانت النسبة أقل من 06% فالبنك في حالة ضعيفة وهو مصنف في الدرجة 4؛
- ❖ إذا كانت النسبة أقل أو تساوي 02% فالبنك في حالة حرجة وهو مصنف في الدرجة 5.

2.3.جودة الأصول

تعتبر جودة الأصول من أهم المعايير التي يقوم عليها نموذج "CAMELS"، لأن حيازة البنك على أصول ذات جودة يضمن له توليد دخل أكثر وتقييم أفضل، ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد على عدة نقاط أهمها: (المغربي م.، 2019، صفحة 303)

- ❖ حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة إلى رأس المال؛
- ❖ حجم وآجال تسديد القروض المتعثرة؛
- ❖ التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد.

ويتم تصنيف جودة الأصول وفقا لدرجات تحددها نسب مئوية محددة والتي يمكن توضيحها كالتالي:

- ❖ إذا كانت نسبة جودة الأصول أقل من 05% فالبنك في الدرجة رقم 1 وجودة أصوله قوية؛
- ❖ إذا كانت نسبة جودة الأصول تتراوح بين 05 و15% فالبنك في الدرجة رقم 2 وجودة أصوله جيدة؛
- ❖ إذا كانت نسبة جودة الأصول تتراوح بين 15 و35% فالبنك في الدرجة رقم 3 وجودة أصوله مقبولة؛
- ❖ إذا كانت نسبة جودة الأصول تتراوح بين 35 و60% فالبنك في الدرجة رقم 4 وجودة أصوله ضعيفة؛
- ❖ إذا كانت نسبة جودة الأصول تفوق 60% فالبنك في الدرجة رقم 5 وجودة أصوله حرجة.

3.3.سلامة الإدارة

تعد سلامة الإدارة معيار جد مهم لقياس أداء المؤسسات المالية عامة والبنوك خاصة، إلا أن معظم المؤشرات التي تقيسها تبقى حبيسة الاستخدام الداخلي للمؤسسات يصعب الحصول عليها وذلك راجع لكون أغلبها مؤشرات نوعية غير كمية، إلا أنه يمكن قياسها بواسطة مؤشرات كمية يمكن حسابها مثل: معدل الإنفاق والتوسع في عدد الفروع ونسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول (بوخلخال، 2012، صفحة 208)، هذا ويتم تصنيف سلامة الإدارة وفقا لدرجات من 1 إلى 5 كالتالي: (Haseeb & Zeb, 2011, p. 54)

- **الدرجة 1:** وهي تدل على الحالة القوية لسلامة الإدارة، تتحقق حين تقل نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول أو تساوي 25%؛
- **الدرجة 2:** وهي تدل على الحالة الجيدة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تتراوح نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول بين 26 و30%؛
- **الدرجة 3:** وهي تدل على الحالة المقبولة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تتراوح نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول بين 31 و38%؛
- **الدرجة 4:** وهي تدل على الحالة الضعيفة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تتراوح نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول بين 39 و45%،
- **الدرجة 5:** وهي تدل على الحالة الحرجة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تفوق نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول 46%.

4.3.الربحية

تعد الربحية من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التقليدية لتحقيقها إن لم تكن أهمها على الإطلاق فيما تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف أسمى كتطبيق المنهج الشرعي في المال والتخلص من التبعية المصرفية التقليدية الربوية، ويمكن تعريف الربح على أنه الزيادة في الثروة والتي تتضمن الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة. وتوجد العديد من المؤشرات التي يمكنها قياس ربحية البنك مثل معدل العائد على الودائع (ROD) ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف (ROTR)ولكن يعد مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) " Return On Equity" أهم مؤشر يقيس ربحية البنوك والذي يحسب وفق العلاقة التالية: (الكروي، 2017، الصفحات 05-06)

معدل العائد على حقوق الملكية= (صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية) x 100.

ويتم تصنيف الربحية وفق نموذج CAMELS انطلاقا من النسب المئوية التي تحسب وفق العلاقة السابقة وفق الدرجات التالية:

- **الدرجة 1:** وهي الحالة القوية، يكون من خلالها ROE أكبر أو تساوي 1%،
- **الدرجة 2:** وهي الحالة الجيدة، يكون خلالها ROE يتراوح بين 0.8 و0.9%؛
- **الدرجة 3:** وهي الحالة المقبولة، يكون خلالها ROE يتراوح بين 0.79 و0.35%؛

- ❖ **الدرجة 4:** وهي الحالة الضعيفة، يكون خلالها ROE يتراوح بين 0.34 و0.25%؛
- ❖ **الدرجة 5:** وهي الحالة الحرجة، يكون من خلالها ROE أقل أو يساوي0.24%.

5.3.السيولة

المقصود بالسيولة في البنوك هو القدرة على توفير النقود اللازمة لمواجهة مختلف الالتزامات الحالية والمستقبلية، أي تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته التعاقدية دون أن يتصرف في الأصول التي يملكها (إسماعيل ع.، 2020، صفحة 16)، وقد نصادف العديد من النسب التي تقيس السيولة في البنوك على غرار نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات، غير أن النسبة التي تستعمل وفق نموذج "CAMELS" هي نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، وبناءا على نتيجة هذه العلاقة يتم تصنيف السيولة وفق درجات التالية:

- **الدرجة 1:** تكون نسبة السيولة فيها تساوي أو تفوق 50%، وهي تعكس الحالة القوية لسيولة البنك؛
- **الدرجة 2:** نسبة السيولة فيها تتراوح بين 45 و49.99%، وهي تعكس الحالة الجيدة لسيولة البنك؛
- **الدرجة3:** نسبة السيولة فيها تتراوح بين 38 و44.99%، وهي تعكس الحالة المقبولة لسيولة في البنك؛
- **الدرجة 4:** نسبة السيولة فيها تتراوح بين 33 و37.99%، وهي تعكس الحالة الضعيفة لسيولة البنك؛
- **الدرجة 5:** نسبة السيولة فيها أقل أو تساوي 32%، وهي تعكس الحالة الحرجة لسيولة البنك.

6.3.الحساسية لمخاطر السوق

يعكس هذا المعيار التغيرات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على معدلات الفائدة ومعدلات أسعار الصرف، أسعار البضائع وأسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر بالسلب على الوضعية المالية للبنوك (قندوز، 2018، صفحة 312)، ويتم حساب هذا المؤشر وفق خطوتين هما: (Bassem, 2018, p. 301)

- حساب الفجوة (GAP) بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر السوق؛
- حساب مؤشر الحساسية لمخاطر السوق من خلال نسبة الفجوة إلى إجمالي الموجودات.

وبناءاً على نتيجة هذه العلاقتين يتم تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق الدرجات التالية:

- **الدرجة 1:** وهي الحالة القوية، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول أقل أو تساوي 25%؛
- **الدرجة 2:** وهي الحالة الجيدة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تتراوح بين 26 و30%؛
- **الدرجة 3:** وهي الحالة المقبولة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تتراوح بين 31 و37%؛
- **الدرجة 4:** وهي الحالة الضعيفة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تتراوح بين 38 و42%؛
- **الدرجة 5:** وهي الحالة الحرجة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تساوي أو تفوق 43%.

7.3.السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية

تعتبر السلامة الشرعية أهم معيار لتقييم أداء البنوك الإسلامية وفق نموذج "SCAMELS"، لأن تحقيق نتائج إيجابية في المعايير السابقة دون تحقيق ذلك في معيار السلامة الشرعية يفقد البنوك مصداقيتها ويخرجها عن سبل تحقيق أهدافها بل ويجعلها عرضة للمخاطر الشرعية، ومن أجل تفادي

ذلك اقترح العديد من الباحثين مجموعة من المؤشرات النوعية التي يتم على أساسها تحقيق السلامة الشرعية في البنوك الإسلامية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03)

الجدول رقم (03): معايير السلامة الشرعية في البنوك الإسلامية

المعيار	التوضيح
المشروعية الحقيقية	ضرورة أن يكون للحكم الشرعي الأولوية على مصلحة البنك
الكفاءة	أن لا تكون للفتاوى تكلفة عالية تنقص من تنافسية وكفاءة البنك
القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور والمتعاملين مع البنك
الأجر على الفتوى والاستقلالية	الأجر على الفتوى محرم في الدين الإسلامي لذا وجب أن تصدر الفتوى من هيئة مستقلة
المصداقية	أن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالمصداقية والنزاهة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بورقبة، 2011، صفحة 154)

III. تقييم أداء بنكي الراجحي والسعودي الفرنسي باستخدام نموذج CAMELS

1. تقديم بنك الراجحي

تأسس البنك سنة 1957، ويعد من أكبر البنوك في العالم بأصول بلغت قيمتها الإجمالية 80 مليار دولار أمريكي ورأس مال مدفوع يقدر بـ6.77 مليار دولار أمريكي، ويمتلك البنك شبكة واسعة تضم أكثر من 570 فرع من بينها 152 فرع مخصص للسيدات فقط، وأكثر من 4794 جهاز صراف آلي وحوالي 74612 محطة طرفية للنقاط الطرفية مع المثبتة مع التجار في المملكة، ويعتبر البنك ثاني أكبر بنك بالمملكة وأكبر بنك إسلامي بالعالم وقد بلغت حصته من إجمالي الموجودات والودائع لدى البنوك السعودية 16.10% و17.30% على التوالي في بدايات سنة 2019 ووصلت القيمة السوقية في نفس الوقت إلى 142.20 مليار ريال سعودي كما سجلت موجودات المجموعة الإجمالية 365 مليار سعودي خلال سنة 2018. (www.alrajhibank.com.sa)

2. تقديم بنك السعودي الفرنسي

تأسس البنك السعودي الفرنسي سنة 1977 كشركة مساهمة سعودية يقع مقره في مدينة الرياض ويملك ثلاث إدارات إقليمية في كل من جدة والرياض والخبر، هذا ويملك البنك 84 فرعا منهم 4 فروع نسائية بالإضافة إلى 563 صراف آلي و45031 من أجهزة نقاط البيع في كافة أنحاء المملكة. وقد حقق البنك دخل صافي بلغ 4.83 بليون ريال سعودي في سنة 2019 بعائد على السهم قدر ب 2.00 ريال سعودي للسهم الواحد خلال نفس السنة، هذا ويهدف البنك إلى تقديم خدمات مصرفية تجارية لكافة زبائنه ويسعى إلى تكوين علاقات وثيقة طويلة المدى مع عملائه واكتسابه ولائهم من خلال تقديم خبراته المصرفية وحلول مالية مبتكرة لهم.(www.alfransi.com.sa)

3. تقييم أداء بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي وفق معايير CAMELS

1.3.تقييم كفاية رأس المال

بناءاً على نسب كفاية رأس المال الواردة التقارير السنوية لبنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال فترة الدراسة يمكن تصنيف البنكين حسب الجدول (04)

الجدول رقم (04): تقييم كفاية رأس مال بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015- 2019).

	نسبة كفاية رأس المال		التصنيف وفق نموذج CAMELS	
السنة	الراجحي	السعودي الفرنسي	بنك الراجحي	السعودي الفرنسي
2015	%20.38	%17.16	1	1
2016	%21.98	%17.78	1	1
2017	%23.29	%19.39	1	1
2018	%20.07	%19.77	1	1
2019	%19.87	%19.20	1	1
التصنيف الكلي			**1**	**1**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين خلال الفترة (2015-2019).

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (04) أن كلا البنكيين حققا نسبة كفاية رأس مال تفوق 10% وهذا ما يجعلهما في التصنيف رقم 1، أي البنكيين لا يواجهان أي مشكلة في التصدي لمختلف المخاطر التي قد تواجههما، إلا أنه يتضح أن بنك الراجحي يتفوق على البنك السعودي الفرنسي خلال جميع سنوات الدراسة ما يجعله أقوى منه في التصدي للمخاطر رغما التصنيف الموحد الذي يجمعهما.

2.3 تقييم جودة الأصول

من أجل تحليل جودة أصول البنكين محل الدراسة تم الاعتماد على نسبة الأصول المتعثرة بالنسبة إلى رأس المال، والجدول رقم (05) يوضح النسب المتحصل عليها إضافة إلى التصنيفات المرافقة لها طول الفترة

الجدول رقم (05): تقييم جودة أصول بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015- 2019).

	نسبة الأصول المتعثرة إلى رأس المال		التصنيف وفق نموذج CAMELS	
السنة	الراجحي	السعودي الفرنسي	الراجحي	السعودي الفرنسي
2015	%11.73	%7.29	2	2
2016	%12.12	%8.81	2	2
2017	%6.35	%9.70	2	2
2018	%6.55	%11.44	2	2
2019	%6.75	%10.81	2	2
التصنيف الكلي			**2**	**2**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين خلال الفترة (2015-2019).

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن كلا البنكين يملكان أصول جيدة تضمن لهما زيادة توليد الأرباح والمداخيل وهذا راجع إلى وقوع البنكين في الدرجة الثانية من درجات تصنيف جودة الأصول حسب نموذج "CAMELS"، ولكن ما يلفت الانتباه هو أن بنك الراجحي يسجل انخفاض مستمر في نسبة الأصول المتعثرة إلى إجمالي رأس المال قد يحقق على إثرها تصنيفا من الدرجة رقم 1 على عكس البنك السعودي الفرنسي الذي سجل فيه نسبا مرتفعة قد تؤدي به إلى تحقيق تصنيف من الدرجة 3 إذا استمرت هذه النسبة في الارتفاع مستقبلا.

3.3. تقييم سلامة الإدارة

من أجل تقييم سلامة الإدارة بالبنكيين محل الدراسة تم الاعتماد على نسبة النفقات إلى إجمالي الموجودات، وبناء على التقارير السنوية للبنكيين تم الوصول إلى النتائج المبينة في الجدول (06)

الجدول رقم (06): تقييم سلامة إدارة بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015- 2019).

	نسبة النفقات إلى إجمالي الموجودات		التصنيف وفق نموذج CAMELS	
السنة	**الراجحي**	**السعودي الفرنسي**	**الراجحي**	**السعودي الفرنسي**
2015	%02.10	%01.23	1	1
2016	%02.10	%01.37	1	1
2017	%01.98	%01.58	1	1
2018	%01.97	%01.83	1	1
2019	%02.12	%01.73	1	1
التصنيف الكلي			**1**	**1**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين خلال الفترة (2015-2019).

بعد حساب نسبة النفقات إلى إجمالي الموجودات خلال الخمس سنوات لبنكي الراجحي والبنك السعودي الفرنسي تم التوصل أن كلا البنكين يملكان إدارة سليمة وقوية بحيث أن النسبة لم تتجاوز 25% طول الفترة، ولكن البنك السعودي الفرنسي تفوق على بنك الراجحي طول هذه المدة ولو بنسب ضئيلة، لذا يمكن القول أن بنك السعودي الفرنسي يملك إدارة أقوى وأكثر سلامة نسبيا من بنك الراجحي وذلك بالاستناد على هذه النسبة المرجعية من نموذج CAMELS.

4.3 تقييم الربحية

تم الاعتماد في الدراسة التطبيقية لتقييم ربحية البنكيين محل الدراسة على نسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية وقد تم التوصل إلى النسب الموضحة في الجدول (07)

الجدول رقم (07): تقييم ربحية بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015-2019)

	نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية		التصنيف وفق نموذج CAMELS	
السنة	**الراجحي**	**السعودي الفرنسي**	**الراجحي**	**السعودي الفرنسي**
2015	%15.29	%01.64	1	1
2016	%15.64	%11.81	1	1
2017	%16.36	%11.16	1	1

2018	%7.86	%4.54	1	1
2019	%19.84	%9.45	1	1
التصنيف الكلي			**1**	**1**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكيين خلال الفترة (2015-2019).

من خلال نسب صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية التي طبقت على البنكيين يتضح لنا أن كلا البنكيين قد حققا نسباً تفوق 01% طول الفترة وهذا ما يجعلهما في الدرجة رقم 01 من التصنيف وفق نموذج CAMELS، ولكن يلاحظ أن بنك الراجحي قد تفوق على البنك السعودي الفرنسي في جميع السنوات وهذا ما يعني أن بنك الراجحي أكثر ربحية من البنك السعودي الفرنسي بنسب فاقت الضعف في كثير من السنوات رغم أن البنوك الإسلامية لا تضع على رأس أولويات أهدافها الربح مثل البنوك التقليدية، وذلك راجع لدخول البنوك الإسلامية في استثمارات مباشرة تدر عليها عوائد تساهم في تعظيم أرباحها وهو الأمر الذي لا تستطيع البنوك التقليدية القيام به.

5.3.تقييم السيولة

بغرض تقييم سيولة بنكي الراجحي والسعودي الفرنسي تم الاعتماد على نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (08)

الجدول رقم (08): تقييم سيولة بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015-2019)

	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات		التصنيف وفق نموذج CAMELS	
السنة	**الراجحي**	**السعودي الفرنسي**	**الراجحي**	**السعودي الفرنسي**
2015	%85.17	%84.15	1	1
2016	%87.68	%86.90	1	1
2017	%86.72	%85.40	1	1
2018	%85.44	%74.97	1	1
2019	%84.73	%83.43	1	1
التصنيف الكلي			**1**	**1**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين خلال الفترة (2015-2019).

بما أن نسبة السيولة للبنكيين محل الدراسة تفوق 50% خلال جميع السنوات المدروسة، فالبنكيين في التصنيف رقم 1، وهذا يعني أن كلا البنكين قادرين على الوفاء بالتزاماتهما القصيرة الأجل دون المساس بالأصول الثابتة التي يحوزان عليها، كما نلاحظ أن بنك الراجحي يتفوق في هذا المعيار على السعودي الفرنسي بنسب ضئيلة وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن بنك الراجحي يحسن نسبيا إدارة سيولته أفضل من البنك السعودي الفرنسي.

6.3.الحساسية لمخاطر السوق

من أجل تقييم الحساسية لمخاطر السوق للبنكيين محل الدراسة قمنا أولا بحساب الفجوة بين الموجودات الحساسة لمخاطر السوق والمطلوبات الحساسة لمخاطر السوق، لنقوم بعدها بحساب نسبة الفجوة إلى إجمالي الموجودات وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (09)

الجدول رقم (09): تقييم الحساسية لمخاطر السوق لبنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015-2019)

	نسبة الحساسية لمخاطر السوق		التصنيف وفق نموذج CAMELS	
السنة	الراجحي	السعودي الفرنسي	الراجحي	السعودي الفرنسي
2015	(فجوة سالبة)	(فجوة سالبة)	1	1
2016	(فجوة سالبة)	%01.55	1	1
2017	(فجوة سالبة)	%01.23	1	1
2018	(فجوة سالبة)	(فجوة سالبة)	1	1
2019	(فجوة سالبة)	%04.00	1	1
التصنيف الكلي			**1**	**1**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين خلال الفترة (2015-2019).

يلاحظ من الجدول السابق أن بنك الراجحي قد سجل فجوة سالبة في جميع السنوات الخمسة، وذلك راجع كونه بنك إسلامي يحرم عليه التعامل بالمعاملات المستقبلية المتعلقة بأسعار الفائدة وأسعار الصرف، باستثناء بعض المطلوبات المتمثلة أساسا في مطلوبات من العملاء المقيمة بالدولار أمريكي، وهذا ما يجعل بنك الراجحي لا يتأثر بتاتا أو يتأثر بنسبة قليلة جدا لمخاطر أسعار الفائدة والتغير في أسعار الصرف، أما بالنسبة للبنك السعودي الفرنسي فقد سجل هو الآخر فجوة سالبة خلال سنتي 2015 و2018، هذا يعني أن البنك لم يتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف في هاتين السنتين فيما سجل في السنوات الثلاث الأخرى نسبا تقل عن 25% ما يجعله في التصنيف رقم 01، وعليه فإن هذا البنك قد نجح في انتهاج سياسة فعالة للتصدي لمختلف مخاطر السوق التي قد تواجهه.

7.3.السلامة الشرعية لبنك الراجحي

تمثل المجموعة الشرعية لبنك الراجحي أهم ركيزة يستند عليها في مزاولة نشاطه المصرفي، وتتمتع هذه الهيئة بالاستقلال التام عن جميع الإدارات الأخرى للبنك، وتعمل هذه الهيئة على تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إصدار الفتاوى والقيام بالدراسات الشرعية لمعاملات البنك؛
- تصميم العقود والمنتجات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- مراقبة تطبيق قراراتها في جميع أنشطة البنك.

وتعتبر القرارات الصادرة عن هذه الهيئة ملزمة يجب على جميع أقسام وإدارات البنك التماثل لها، كما أنه لا يتم تقديم أي منتج أو خدمة إلا بموافقة هذه الهيئة، وتعمل هيئة الرقابة الشرعية في بنك الراجحي على بث الوعي بالأعمال المصرفية والاستثمارية الإسلامية داخل البنك وخارجه باستخدام

جميع الوسائل التي تراها مناسبة، ومن أجل ضمان تطبيق قراراتها تعمل الهيئة على إصدار الأدلة والإثباتات الممكنة على غرار دليل الرقابة الشرعية والمبادئ التوجيهية بشأن الرقابة الشرعية (قرار الهيئة الشرعية رقم 317). (www.alrajhibank.com.sa)

هذا ولم يذكر البنك عن أي مقابل مادي نظير الفتاوى الصادرة عن هذه الهيئة في موقعه الإلكتروني أو تقاريره السنوية ما يجعل الهيئة الشرعية لبنك الراجحي تستجيب لكافة المعايير السابق ذكرها في معايير السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية.

4. تصنيف بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015 -2019) وفق نموذج CAMELS

بناءً على نتائج التصنيف المتحصل عليها في كل معيار من معايير التقييم الستة (06) يمكن تصنيف البنكيين تصنيفا كليا وهذا ما يظهره الجدول (10)

الجدول رقم (10): تصنيف بنك الراجحي والسعودي الفرنسي وفق نموذج "CAMELS" خلال الفترة (2015-2019)

البنك	كفاية رأس المال	جودة الأصول	سلامة الإدارة	الربحية		السيولة	الحساسية	التصنيف الكلي
الراجحي	1	2	1	1		1	1	**1**
السعودي الفرنسي	1	2	1	1		1	1	**1**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات الواردة في الجداول السابقة (من 04 إلى 09).

رغم أن البنكين قد سجلا نسبا مختلفة في جميع المعايير إلا أنهما يجتمعان في تصنيف المعايير كون أن الاختلاف في هاته النسب لم يكن كبيرا لدرجة اختلاف درجات التصنيف، وهما بهذا يحققان نفس التصنيف الكلي كما يظهره الجدول أعلاه، فباستثناء جودة الأصول الذي صنفا فيه في الدرجة الثانية والذي من الأحسن تحسينه مستقبلا، نجح البنكان في تحقيق التصنيف رقم 1 في جميع المعايير الباقية وهذا يدل على أن حالة البنكيين سليمة من كافة النواحي ولا يترتب عليهما إجراء أي تدبير وقائي أو احترازي مستقبلا.

IV. الخاتمة

لقد دفعت التطورات التي ميزت العمل البنكي في العقود الأخيرة والتعقيدات والتوسع الحاصل فيه إلى ضرورة الاعتماد على نموذج موحد لتقييم أداء البنوك قادر على إبراز نقاط قوة وضعف كل بنك من أجل توجيه السلطات الرقابية لأخذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على المنظومة البنكية في كل دولة، وقد نجح نموذج "CAMELS" في توفير ذلك باعتباره نظام متكامل يحتوي على العديد من المعايير الرقابية التي تقيس الأداء على العديد من المستويات بدءاً من كفاية رأس المال وصولا إلى الحساسية إلى مخاطر السوق بالنسبة للبنوك التقليدية والسلامة الشرعية للبنوك الإسلامية.

ومن خلال اعتمادنا على هذا النموذج لتقييم أداء بنكي الراجحي والسعودي الفرنسي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2019) تم التوصل إلى أن البنكين يملكان كفاية رأس مال قوية قادرة على مواجهة مختلف المخاطر التي قد تواجههما، كما أنهما يملكان أصول جيدة تضمن لهما توليد المزيد من العوائد مستقبلا، ويتوفر كلا البنكيين على إدارة سليمة نجحت في توفير الربحية والسيولة اللازمتين لكل بنك، أما بخصوص الحساسية لمخاطر السوق فبنك الراجحي وباعتباره بنك إسلامي لا يتعامل بالأصول المالية المتضمنة الفوائد الربوية المحرمة شرعا مما جعله يسجل فجوة سالبة طول المدة أي أنه لا يتأثر بمخاطر تقلبات سعر الفائدة وشأنه شأن السعودي الفرنسي في سنتي 2015 و2018 فيما سجل بباقي السنوات نسبا تقل عن 25% وهذا ما جعل كلا البنكيين في التصنيف الأول حسب النموذج.

أما بخصوص السلامة الشرعية لبنك الراجحي فقد نجح في التماثل لأغلبية المعايير الواجب توفرها في هيئات الرقابة الشرعية وهذا ما يعطي الأمان الشرعي لزبائن هذا البنك.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه أنه ورغم التصنيف الموحد الذي يجمع البنكيين في جميع معايير النموذج إلا أنه يلاحظ أن بنك الراجحي لطالما تفوق على السعودي الفرنسي خلال جميع السنوات(2015-2019) خاصة فيما يخص معياري الربحية وكفاية رأس المال رغم أن البنوك الإسلامية لا تهدف إلى الربحية بنفس الدرجة التي تهدف إليها البنوك التقليدية، وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن صياغة جملة التوصيات التالية:

1. حث البنوك المركزية على استخدام نموذج CAMELS في عمليات تقييم البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من أجل تسهيل عمليات الرقابة على هذه البنوك والمساعدة على الحفاظ على بنية وقوة النظام المصرفي كونه قادر على التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها؛
2. ضرورة توضيح نتائج تقييم البنوك وفق نموذج CAMELS في تقاريرها السنوية من أجل تحقيق أقصى درجة من الشفافية حول مركزها المالي؛
3. العمل على تطوير المعايير الستة المكونة لنموذج CAMELS من أجل الاستقرار على مؤشرات موحدة ودقيقة قادرة على إعطاء صورة واضحة عن كل معيار من أجل الكشف عن مواطن القوة والضعف في أداء البنوك.

V.المراجع

- أحمد محمد لطفي أحمد: الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2013.
- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي: إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- البشير جعيد، قادرس محمد الطاهر، وعبد الكريم كاكي: المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014.

- بختي عمارية: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS– دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي المدرسة العليا للتجارة الجزائر، المجلد 12 العدد 25، 2018.
- بلال نوري سعيد الكروي: تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، 2017.
- جعفر محمد وحكيم براضية: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري، الأردن، 2019.
- سرمد كوكب جميل: مقدمة في إدارة المؤسسات المالية الإسلامية نظريات وتطبيق، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- سهيلة قطاف: نقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، مجلة دراسات العدد الاقتصادي جامعة عمار ثليجي بالأغواط-الجزائر، المجلد 05 العدد 01، 2019.
- شناتي أسامة والياس أوزريق: مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS، مجلة البشائر الاقتصادية جامعة طاهري محمد ببشار-الجزائر، المجلد 06 العدد 01، 2020.
- شوقي بورقبة: طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية جامعة فرحات عباس بسطيف-الجزائر، المجلد 01 العدد 01، 2011.
- طلال الججاوي وسكنة سلطاني: SWOT لتقييم المصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2019.
- عبد الكريم جميل: التسويق المصرفي، دار الجنادرية، المملكة العربية السعودية، 2015.
- عبد الكريم قندوز: التحوط وإدارةالمخاطر مدخل مالي، دار إي-كتب، بريطانيا، 2018.
- علي سيد إسماعيل: مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2020.
- عماري صليحة وبن ثابت علي: نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كمدخل لتقييم البنوك – دراسة حالة بنك الخليج الكويتي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الحاج لخضر بباتنة الجزائر، المجلد 19 العدد 01، 2018.
- محمد أحمد الأفندي: الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، مصر، 2020.
- محمد فاتح محمود المغربي: الرقابة الإدارية رؤية تأصيلية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2020.
- محمد فاتح محمود المغربي: إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للنشر الجامعي، مصر، 2019.
- محمد رمضان إسماعيل وفواز صالوم حموي: إدارة المؤسسات والأسواق المالية، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، سوريا، 2011.
- محمد شاهين: دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

- يوسف بوخلخال: أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح بورقلة الجزائر، المجلد 10 العدد 10، 2012.
- Bassam Asaad : Banks Preformance Assessment Using Camels Approach,Tishreen University For Reasearch and Scientific studies - Economic And Legal Series ,vol 40 No 01, 2018.
- Haseeb Zaman Banar & Zeb Gul: Camel Rating system For Banking Industry In Pakistanm, Master Thesis, Umea School Of Business sweden , 2011.
- DSC, federal deposit insurance corporation: managment manual of examination policies,USA, 2010.
- https://www.alfransi.com.sa , Consulté le janvier 22, 2021.
- https://www.alrajhibank.com.sa , Consulté le janvier 23, 20